الأمم المتحدة

A/HRC/24/26

الجمعية العامة

Distr.: General
1 July 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والعشرون

البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الشعوب الأصلية

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢١. وهو يتضمن معلومات عن التطورات ذات الصلة في هيئات حقوق الإنسان وآلياتها ويلخص الأنشطة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في المقر والميدان وتسهم في تعزيز أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتطبيقها تطبيقاً كاملاً ومتابعة مسألة فعالية الإعلان. ويشمل التقرير الفترة من أيار/مايو ٢٠١٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٢	٣
ثانياً –	أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	٣-٣٩	٣
	ألف- مبادرة شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية	٦-١١	٤
	باء – بناء القدرات	١٢-٢١	٥
	جيم- الأدوات التوجيهية	٢٢-٢٧	٨
	دال- أنشطة البعثات الميدانية	٢٨-٣٩	١٠
ثالثاً –	هيئات حقوق الإنسان وآلياتها	٤٠-٥٧	١٣
	ألف- آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية	٤٠-٤٤	١٣
	باء – الإجراءات الخاصة	٤٥-٥٢	١٤
	جيم- هيئات المعاهدات	٥٣-٥٦	١٦
	دال – الاستعراض الدوري الشامل	٥٧	١٧
رابعاً –	الاستنتاجات	٥٨-٥٩	١٧

أولاً- مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٤/٢١ المتعلق بحقوق الإنسان والشعوب الأصلية والمعتمد في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان مواصلة تقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن حقوق الشعوب الأصلية يتضمن معلومات عن التطورات ذات الصلة في هيئات حقوق الإنسان وآلياتها وعن الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المقر والميدان وتسهم في تعزيز أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واحترامها وتطبيقها تطبيقاً كاملاً.

٢- ويركز هذا التقرير على بعض الأمثلة التي توضح أنشطة المفوضية ومبادراتها المضطلع بها في المقر والميدان والمسهمة في التطبيق الكامل لحقوق الشعوب الأصلية. ولا يستهدف تقديم تلك الأمثلة إعطاء نظرة عامة شاملة عن عمل المفوضية بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بل يهدف بالأحرى إلى توفير بعض الأمثلة على الإجراءات المتخذة على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر. كما يقدم التقرير استعراضاً عاماً للتطورات الأخيرة داخل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بقدر ما يتعلق عملها بالشعوب الأصلية.

ثانياً- أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

٣- واصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان العمل خلال الفترة المشمولة بالاستعراض في طائفة واسعة من السياقات لتعزيز إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتطبيقه الكامل. وظلت حقوق الشعوب الأصلية تمثل مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى المفوضة السامية وترد قضايا الشعوب الأصلية بشكل بارز في خطة المفوضية للإدارة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٤- وقد تناولت المفوضة السامية بانتظام حقوق الشعوب الأصلية في اتصالاتها بالسلطات وغيرها من الجهات المعنية. واضطلعت المفوضية أيضاً بدور فعال في إطار الجهود الرامية إلى تسليط الأضواء على الشعوب الأصلية في مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال دعمها لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية (ترد مناقشة ذلك أدناه) وتنظيم حلقة نقاش لمجلس حقوق الإنسان عن قضايا الشعوب الأصلية مخصصة لموضوع لجوء الشعوب الأصلية إلى القضاء أثناء انعقاد دورة المجلس الحادية والعشرين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٥- وواظبت المفوضية على الاضطلاع بدور فعال في إطار مختلف المبادرات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك في إطار فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية الذي عقد اجتماعه في أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في مونتريال من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وشارك سبعة وعشرون شخصاً من الوكالات

الإحدى والعشرين في الاجتماع، بما في ذلك من خلال التداول بالفيديو. ووافق المشاركون على ضرورة مواصلة تدريب الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والحكومات والشعوب الأصلية، وشددوا على أهمية تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على الصعيدين الوطني والمحلي. وحُددت مجالات التعاون بين الوكالات لتحقيق أقصى حد من التنسيق وتجنب ازدواج العمل. وبحثت الوكالات في فريق الدعم المشترك أيضاً الفرص المتاحة لدعم الشعوب الأصلية في عمليات التحضير للمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية بما في ذلك عن طريق توفير التمويل وعقد الاجتماعات وحلقات العمل. وحدد فريق الدعم المشترك بين الوكالات أيضاً سبل الارتقاء بمشاركة الشعوب الأصلية في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

ألف- مبادرة شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية

٦- استُهلت مبادرة شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية رسمياً في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١١. وبدأ تنفيذ هذه المبادرة المشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استجابةً لتوصية قدمها المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية لتدعيم الشراكات من أجل النهوض بحقوق الشعوب الأصلية وإعمالها عبر البرامج القطرية المشتركة.

٧- وتشارك المفوضية في رئاسة مجلس السياسات التابع للمبادرة، وتعمل عن كثب مع الخبراء من الشعوب الأصلية الأعضاء في المجلس لضمان ألا تكتفي كيانات الأمم المتحدة التي يهمها الأمر بتوحيد جهود وخبرات كل منها فحسب، بل أن تعمل أيضاً في إطار شراكة حقيقية مع الدول ومع الشعوب الأصلية وهو الأهم. ويتثبّت الخبراء من الشعوب الأصلية، بوصفهم شركاء متساوين، من أن جميع البرامج القطرية المنظمة في إطار المبادرة ليست مجرد برامج ترتبط بالشعوب الأصلية فحسب بل يتم تصميمها وتنفيذها أيضاً بمشاركة هذه الشعوب.

٨- وشُرع في تنفيذ المبادرة عام ٢٠١٢ بتنظيم ستة برامج مشتركة للأمم المتحدة في بوليفيا والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيكاراغوا وجمهورية الكونغو إضافة إلى تنظيم برنامج إقليمي في جنوب شرق آسيا. وتترسخ جذور هذه البرامج في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩(١٩٨٩) المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة والمعايير الرئيسية الأخرى، وهي تجسد النتائج التي يتوصل إليها المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية وهيئات المعاهدات وغيرها من آليات حقوق الإنسان.

٩- ويبين التقرير المرحلي السنوي عن تنفيذ مبادرة شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية الصادر في أيار/مايو ٢٠١٣ أن المبادرة تحدث أثراً على الرغم من استهلالها

مؤخراً. وتوطد المبادرة التعاون بين شركاء الأمم المتحدة وتحث على اعتماد أساليب عمل أكثر شمولاً بمساهمة الشعوب الأصلية كجهات شريكة رئيسية. وتسهم أيضاً في بناء القدرات وإرساء حوار شامل وآليات للتشاور بين الحكومات والشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، تدعم المبادرة وضع تشريعات وطنية جديدة لحماية حقوق الشعوب الأصلية. وحثت أيضاً شركاء الأمم المتحدة على توحيد الصفوف باتساق مسترشدين بالمبادئ المبينة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩(١٩٨٩) المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية.

١٠- وفي جمهورية الكونغو على سبيل المثال، ساهمت المبادرة في وضع سبعة مراسيم حكومية لتيسير تنفيذ القانون المتصل بالشعوب الأصلية في تموز/يوليه ٢٠١٢. وهذا القانون هو أول قانون في أفريقيا يكرس للشعوب الأصلية، وتهدف المراسيم إلى ضمان تنفيذه التام في مجالات مواضيعية رئيسية مثل حماية المعارف التقليدية لمجتمعات الشعوب الأصلية وتراثها الثقافي وأماكنها المقدسة، وفي مجال الحصول على خدمات التعليم والخدمات الصحية. وفي نيكاراغوا، أتاح برنامج المبادرة بالفعل مجالاً جديداً للحوار بين الشعوب الأصلية والسلطات وعزز فهم حق الشعوب الأصلية في التشاور عبر سلسلة من أنشطة بناء القدرات. كما يندرج تعزيز فرص مشاركة الشعوب الأصلية والتعبير عن آرائها بخصوص المسائل التي تؤثر فيها مباشرة في صميم التطورات الملموسة المحرزة عبر برنامج المبادرة في بوليفيا.

١١- وفي جنوب شرق آسيا، تُنفَّذ المبادرة عن طريق سلسلة من الأنشطة الإقليمية التي تنهض باستراتيجيات فعالة لحماية حق الشعوب الأصلية في أراضيها الحرجية ومواردها الطبيعية. وقد عقدت مشاورات وطنية في الفلبين وفييت نام وإندونيسيا. ونظمت المبادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بالتعاون مع حلف الشعوب الأصلية في آسيا الاجتماع التحضيري الإقليمي الآسيوي إعداداً للمؤتمر العالمي المقبل بشأن الشعوب الأصلية. والتقرير المرحلي الكامل عن حالة تنفيذ المبادرة متاح على البوابة الشبكية لمكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء.

باء- بناء القدرات

١٢- ساهمت المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنمية المعارف والقدرات لدى ٢٣ ممثلاً للشعوب الأصلية من الاتحاد الروسي وإندونيسيا وأوغندا وبنما وبوليفيا وبيرو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغواتيمالا والفلبين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكاليدونيا الجديدة وكندا ومالي ونيوزيلندا والهند من خلال برنامجها التدريبي السنوي الموسع في مجال حقوق الإنسان: "برنامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية"، الذي نظم في جنيف خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٢. وألم المستفيدون المدربون من الناحيتين النظرية والعملية بسبل استخدام الصكوك وآليات حقوق الإنسان من أجل تعزيز

وحماية حقوق مجتمعات الشعوب الأصلية التي ينتمون إليها على الصعيد الدولي. وعبر الأشخاص الحاصلون على الزمالات الدراسية أيضاً في تقييمهم النهائي عن تقديرهم الشديد للمساهمات المستنيرة المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان التي يوجد مقرها في جنيف مثل مركز الحقوق المدنية والسياسية والحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز العنصري والعنصرية والخدمة الدولية لحقوق الإنسان ومعلومات الاستعراض الدوري الشامل ومركز الشعوب الأصلية للتوثيق والبحث والإعلام ومنظمة الولاية الدولية. وعلاوة على ذلك، رحبت المفوضية في جنيف بأحد "كبار" الحاصلين على زمالات من السكان الأصليين في كندا الذي شارك في دورة تدريبية مدتها أربعة أشهر أثناء الخدمة وساهم من خلالها في أنشطة قسم الشعوب الأصلية والأقليات.

١٣- وإضافة إلى ذلك، أتيحت لشخصين من السكان الأصليين حاصلين على زمالة دراسية وسبق تدريبهما في جنيف الفرصة للارتقاء بمعارفهما عبر المشاركة في زمالات وطنية في بعثات المفوضية الميدانية في الاتحاد الروسي وغواتيمالا. وحظيت مشاركتهما ومساهمتهما الفعالتان في أنشطة المفوضية في هذين البلدين بفائق التقدير وكان إلمامهما بقضايا الشعوب الأصلية أمراً نافعاً في دعم برامج المفوضية المتصلة بقضايا الشعوب الأصلية.

١٤- وواصل صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية، الذي تديره المفوضية على أساس مشورة مجلس أمناء الصندوق، دعم مشاركة منظمات الشعوب الأصلية في دورات منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، ومجلس حقوق الإنسان بما في ذلك آليته للاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات. واعتمدت الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ القرار ٢٩٦/٦٦ الذي يوسّع بموجبه نطاق ولاية الصندوق ليشمل دعم الشعوب الأصلية من أجل المشاركة في المؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية المزمع عقده عام ٢٠١٤ وفي عملية التحضير للمؤتمر.

١٥- وقُدمت ٥٤ منحة للسفر عام ٢٠١٢ إلى ممثلي مجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها للمشاركة في دورات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، ودورات مجلس حقوق الإنسان وعمليته للاستعراض الدوري الشامل، ودورات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة مناهضة التعذيب.

١٦- كما نظم الصندوق وموّل ست وحدات تدريبية في مجال حقوق الإنسان بأربع لغات في جنيف ونيويورك لزيادة قدرة الحاصلين على المنح وغيرهم من ممثلي الشعوب الأصلية على المشاركة الفعالة في آليات حقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، عُززت آليات

المتابعة لضمان أن تسهم مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على الصعيد الوطني.

١٧- واختار مجلس أمناء الصندوق في دورته السادسة والعشرين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٣، ٢٧ ممثلاً لمجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها لحضور الدورة الثانية عشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٣ و٢٠ ممثلاً للشعوب الأصلية لحضور الدورة السادسة لآلية الخبراء، وثلاثة لحضور الدورة التاسعة للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأربعة لحضور الدورة السادسة عشرة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وممثلاً واحداً لحضور الدورة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، خصص مجلس الأمناء مبلغاً قدره ٦٠٠ ٤٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة ليتسنى حضور ١٥ ممثلاً لمجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها - يتم اختيارهم خلال الاجتماعات الثلاثة المعقودة فيما بين الدورات في أيار/مايو وآب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ - دورات هيئات معاهدات حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان وعمليته للاستعراض الدوري الشامل المزمع عقدها في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى آذار/مارس ٢٠١٤.

١٨- ونظمت المفوضية عدداً من دورات التدريب وجلسات الإحاطة كجزء من جهودها الرامية إلى الترويج لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك جلسات إحاطة لموظفي المفوضية ولهيئات معاهدات حقوق الإنسان. كما نظمت في إطار عملها لتوجيه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن سبل الارتقاء بمبادئ الإعلان حلقة عمل تدريبية عقدت في سواكوبموند من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، استهدفت موظفي مكتب أمين المظالم في ناميبيا وموظفي وزارات العدل، والتعليم، وشؤون المساواة بين الجنسين ورعاية الطفل، وممثلي مجتمعات الشعوب الأصلية. وحدد المشاركون التحديات الرئيسية التي تواجهها حقوق الإنسان وتتأثر بها مجتمعات سان وهيمبا الأصلية تأثراً شديداً، وبحثوا أهمية إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ولا سيما أحكامه المتصلة بحق المجتمعات الأصلية في التشاور والمشاركة في صنع القرارات.

١٩- وشاركت المفوضية في اجتماع للخبراء عقد في برازافيل من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٢ بناء على دعوة وزارة العدل وحقوق الإنسان لجمهورية الكونغو وفي إطار مشروع شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية المستهل مؤخراً في الكونغو. وبحث المشاركون متابعة القانون رقم ٥-٢٠١١ المتعلق بتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها ووضع مراسيم تنفيذية أعدتها الحكومة استجابةً للأحكام الرئيسية المنصوص عليها في القانون. وحشد الاجتماع ٤٢ موظفاً من مختلف الوزارات، ومراكز الاتصال المعنية بقضايا الشعوب الأصلية التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، وأمانة إدارة حقوق الإنسان التابعة

لوزارة العدل، و٢٤ ممثلاً للشعوب الأصلية من ثماني مقاطعات. ونظر المشاركون في سبعة مراسيم تنفيذية لضمان تمشي المسودات مع مبادئ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقدمت المفوضية والجهات الأعضاء في فريق الأمم المتحدة القطري في برازافيل، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الدعم والخبرة الموضوعية فيما يتصل بالمسودات. وارتبطت المراسيم بالقضايا التالية: الانتفاع بالمعارف التقليدية وتقاسم المنافع؛ وحماية التراث الثقافي والأماكن المقدسة؛ والتدابير الخاصة المتصلة بالحصول على خدمات التعليم والخدمات الصحية وحماية الطب التقليدي؛ وإجراءات التشاور والمشاركة في صنع القرارات بشأن وضع البرامج؛ وإنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحماية الشعوب الأصلية وولايتها؛ والمواطنة.

٢٠- ونظمت المفوضية حلقة دراسية عنوانها "تدعيم الشراكة بين الشعوب الأصلية والدول: المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة"، في جنيف في ١٦ و١٧ تموز/يوليه ٢٠١٢. وتولى سعادة القاضي وليامز، الرئيس السابق لمحكمة وايتانغي في نيوزيلندا، رئاسة الحلقة الدراسية التي استفادت من مشاركة خبراء قدموا أمثلة مختلفة على المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة من مختلف المناطق في العالم، حيث أوضحوا أن أهمية هذه المسألة لا تقتصر على عدد محدود من السياقات. وقدموا أيضاً عدداً من التوصيات الرامية إلى تعزيز تنفيذ مثل تلك المعاهدات. كما سلط عدة أعضاء في آلية خبراء الأمم المتحدة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية ولجنة القضاء على التمييز العنصري الأضواء على الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه آليات الأمم المتحدة في مواصلة الارتقاء بالمسألة والنهوض بتنفيذ المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة.

٢١- وشاركت المفوضية أيضاً في أنشطة وضع السياسات في وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما فيها الأنشطة المضطلع بها من جانب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومبادرة الاتفاق العالمي.

جيم- الأدوات التوجيهية

٢٢- ظلت المفوضية تدعم دور البرلمانيين في حماية حقوق الشعوب الأصلية. وشاركت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والاتحاد البرلماني الدولي وأمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في إعداد *دليل الأمم المتحدة للبرلمانيين: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية*. والغرض من الدليل أن يكون أداة عملية لتمكين البرلمانيين في جميع أنحاء العالم من تحسين فهم حقوق الشعوب الأصلية وتقديم أفكار عملية لتنفيذ الإعلان.

٢٣- وواصلت المفوضية تعزيز عملها الوثيق مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يخص قضايا الشعوب الأصلية. وأُعد دليل عنوانه: *إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية: دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان*، وذلك بالتعاون مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ، وعُمم على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع المناطق سنة ٢٠١٢. وساعدت عملية إعداد الدليل المزمع إصداره عام ٢٠١٣ على تدعيم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومبادراتها المركزة على حقوق الإنسان للشعوب الأصلية. ويقدم الدليل المعلومات عن خلفية الإعلان وسياقه ويركز على التدابير التي يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي لحماية حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها. ويعرض الدليل أيضاً الممارسات الجيدة المعتمدة في مختلف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لإبراز السبل الفعالة لتنفيذ الإعلان.

٢٤- وثابرت المفوضية على إيلاء اهتمام خاص لحالة الشعوب الأصلية المنعزلة طوعاً وأصدرت في أيار/مايو ٢٠١٢ مبادئ توجيهية بشأن الشعوب الأصلية المنعزلة طوعاً وحديثة الاتصال في حوض الأمازون ومنطقة إلتشاكو، عقب سلسلة من المشاورات في المنطقة وذلك بهدف دعم صياغة سياسات وطنية تقوم على أساس عدم التمييز والحقوق الأخرى للشعوب الأصلية. وإضافة إلى عدة أنشطة تعريفية رفيعة المستوى نظمت في بيرو وكولومبيا وباراغواي، يجري الآن تنفيذ عدد من المبادرات الملموسة بالتعاون مع بعثات المفوضية الميدانية والسلطات المعنية بغية الترويج لهذه الأداة الجديدة وتنفيذها العملي. وقد أثرت هذه الأداة بالفعل في عمليات صنع القرارات على المستوى الوطني وساعدت على ضمان تمشي التشريعات والسياسات والبرامج المتعلقة بالشعوب الأصلية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢٥- ونشرت المفوضية عام ٢٠١٢ دليل عنوانه: *مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ*، يهدف إلى المساعدة على وضع مؤشرات كمية ونوعية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. ويشير الدليل إلى حالة الشعوب الأصلية ويتضمن أمثلة ملموسة على المؤشرات المتعلقة بتنفيذ حقوق الإنسان لهذه الشعوب.

٢٦- وفي إكوادور، نشرت المفوضية دليلاً لتدريب المدربين بشأن الحقوق الجماعية للشعوب والقوميات في إكوادور أعد خصيصاً للسلطة القضائية ومكتب أمين المظالم والشرطة الوطنية والقوات المسلحة.

٢٧- وتعمل المفوضية أيضاً على إعداد أداة توجيهية لبعثاتها الميدانية بخصوص التشاور مع الشعوب الأصلية لضمان الفهم المحسَّن والمشترك لنطاق حق الشعوب الأصلية في التشاور وما ينطوي عليه هذا الحق من متطلبات وآثار. وتهدف الأداة إلى تعزيز القدرات على المستوى القطري من أجل إعمال حق الشعوب الأصلية في التشاور. وقد نظمت المفوضية في أيار/مايو ٢٠١٣ حلقة دراسية إقليمية في بيرو لمشاطرة مضمون المذكرة التوجيهية وبحثه مع ممثلي الشعوب الأصلية وموظفي المفوضية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المعنية.

دال- أنشطة البعثات الميدانية

٢٨- اضطلعت بعثات المفوضية الميدانية بطائفة من الأنشطة المتصلة بحقوق الشعوب الأصلية على المستويين الإقليمي والقطري، بما فيها الرصد والدعم للإصلاح القانوني، والتعاون التقني، ومبادرات بناء القدرات، وإذكاء الوعي. وسُلطت الأضواء على بعض تلك الأنشطة أعلاه فيما يرتبط بأنشطة مبادرة شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية، ويرد أدناه وصف بعض الأنشطة الإضافية المختارة. كما دأبت بعثات المفوضية الميدانية على دعم عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ودعمت الزيارات القطرية للمفوضة السامية.

٢٩- ورصدت المفوضية في كمبوديا خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٧٢ حالة من حالات المنازعات المتواصلة وغير المحلولة بشأن الأراضي بين المجتمعات المتضررة والسلطات والشركات في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وانطوت تدخلات المفوضية على تيسير الحوار ورصد إجراءات المحاكم وإسداء المشورة القانونية والإجرائية. وساهمت المفوضية مساهمة ملحوظة في أنشطة البحث والمناصرة المتصلة بمنح الامتيازات الاقتصادية وغيرها من امتيازات استغلال الأراضي وإدارتها، بما في ذلك ما يتعلق بمشاريع الصناعة الزراعية والتعدين وسدود توليد الطاقة الكهرمائية وغيرها من مشاريع البنى التحتية الكبرى، وأثر الامتيازات على حقوق الإنسان ولا سيما في المناطق المحمية المعترف بها وعلى أراضي الشعوب الأصلية.

٣٠- وعملت المفوضية عن كثب مع وزارة التنمية الريفية ووزارة الشؤون الداخلية للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية في الأرض في كمبوديا. ورصدت بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والجهات الشريكة الإنمائية الأخرى الجهود المبذولة على نطاق البلد لتنظيم الشعوب الأصلية والاعتراف بها ككيانات قانونية ولتقديمها طلبات للحصول على سندات الملكية الجماعية للأراضي كمجتمع محلي، على النحو المعترف به في الإطار القانوني المحلي.

٣١- وساهمت المفوضية أيضاً في مناصرة حقوق الشعوب الأصلية في الأرض وحقوقها الثقافية واللغوية بصفة عامة بالاعتماد على وسائل الإعلام (البيانات الصحفية والمنشورات والفيديو). وأسهمت في إذكاء الوعي وبناء القدرات في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بهدف النهوض بممارسات تجارية تتسم بدرجة أكبر من المسؤولية في قطاع الأراضي والتصدي للإجراءات غير الكافية لتنظيم الشركات العاملة في كمبوديا ومراقبتها. واستهدفت المفوضية منظمات المجتمع المدني والحكومة والجهات الممثلة للمجتمع المحلي والجهات الفاعلة التجارية لدعم إدراكها المعزز للمفاهيم الواردة في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتطبيق هذه المفاهيم في السياق الكمبودي. وقدمت عروضاً خلال ثماني حلقات دراسية ومشاورات نظمت لفائدة المجتمع المدني وشملت أكثر من ٢٠٠ ممثل للمنظمات غير الحكومية ومجتمعات الشعوب الأصلية على نطاق البلد. وساعدت على إعداد كتاب مصوّر عن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لمجتمعات السكان الأصليين يركز على التشاور والتعويض الكافيين.

٣٢- وفيما يتصل بعمل المفوضية في أفريقيا، نظم المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا (مكتب المفوضية الإقليمي لوسط أفريقيا) حلقتين دراسيتين للتوعية بشأن الشعوب الأصلية لفائدة الحكومة وجهات معنية أخرى في الكاميرون بغية دعم العملية الوطنية الرامية إلى وضع تشريعات جديدة بشأن حماية حقوق الشعوب الأصلية في البلد.

٣٣- وعمل المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى خلال عام ٢٠١٢ عن كثب مع أمين المظالم في بنما على وضع آلية داخلية لرصد حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي. والاقتراح هو حصيلة دراسة أولية عن إجراءات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وقدراتها ومواردها الراهنة لتسجيل حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي ورصدها. وقد التزمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمواصلة بذل الجهود لزيادة تعزيز قدراتها في هذا المجال بدعم تقني من المكتب الإقليمي. واتُفق على صياغة بروتوكولات للتدخل في حالات التمييز العنصري وانتهاك حقوق الإنسان للشعوب الأصلية ومجتمعات السكان المنحدرين من أصل أفريقي في عام ٢٠١٣. وتعزز وعي موظفي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بخصوص حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي خلال السنة.

٣٤- ونظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برعاية المكتب الإقليمي جلسات حوار مع الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ووجه المكتب المناقشات وساهم بفضل هذه الجلسات في بناء الثقة بين الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي من جهة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من جهة أخرى. وكانت تلك الجلسات بمثابة خطوة رئيسية في إطار تعزيز مصداقية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ويتوقع أن تسهم في الارتقاء بعمل المؤسسة وقدراتها في مجال رصد حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي في عام ٢٠١٣. وفضلاً عن ذلك، شجع المكتب الإقليمي أمين المظالم على تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة التمييز ودعم وضع الخطة السنوية التشغيلية لعام ٢٠١٢ والخطة الاستراتيجية والنظام الداخلي. وسعياً إلى وضع النظام الداخلي عقد المكتب الإقليمي عدة جلسات عمل مع أعضاء اللجنة لتوضيح المفاهيم والتعاريف الرئيسية المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز ولتسليط الأضواء على كيفية ظهور التمييز العنصري في مجالات مختلفة.

٣٥- وفي بوليفيا، أصدرت المحكمة الدستورية المتعددة القوميات قراراً بشأن حق الشعوب الأصلية في التشاور وبالتحديد مجتمعات الشعوب الأصلية المقيمة في الحديقة الوطنية وإقليم الشعوب الأصلية إزيبورو - سكيوريه في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويصف هذا القرار المهم طبيعة الحق في التشاور ونطاقه والمبادئ المنطبقة والخطوات الرامية إلى ضمان التمتع به وحقوقاً أخرى متداخلة، مثل الحق في تقرير المصير، وفقاً للمعايير الدولية. وقد اضطلعت

المفوضية في بوليفيا بدور رئيسي في مساعدة المحكمة الدستورية المتعددة القوميات على تعزيز إلمامها الفقهي بالموضوع. وعززت وعي القضاة والموظفين في مجال القضاء بخصوص هذه القضايا من خلال تنظيم أنشطة تدريبية وحلقة دراسية دولية وأنشطة أخرى بمشاركة ١٣٠ قاضياً وموظفاً قضائياً من المحكمة الدستورية المتعددة القوميات.

٣٦- ونظمت المفوضية في بوليفيا أيضاً عدة دورات تدريبية عن الحق في التشاور والتعددية القانونية بما فيها دورات استهدفت موظفي وزارة الشؤون الداخلية والبرلمانيين. وحسنت هذه الأنشطة المعرفة والفهم في صفوف السلطات المنتخبة وموظفي الخدمة المدنية لحق الشعوب الأصلية في التشاور بهدف تيسير إدراج المعايير الدولية في القانون الإطاري المقبل بشأن حق الشعوب الأصلية في التشاور.

٣٧- وقدمت المفوضية في غواتيمالا المساعدة التقنية إلى وزارة الطاقة والتعدين. ونظمت بالتنسيق مع مكتب نائب وزير التنمية المستدامة دورتين تدريبيتين بمشاركة موظفي وزارة الطاقة والتعدين بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية ولا سيما فيما يتصل بالتزام الدول بالتشاور مع الشعوب الأصلية. وعقب هذه الأنشطة والاجتماعات المنظمة لبناء القدرات مع مكتب نائب وزير التنمية المستدامة، تشرف وزارة الطاقة والتعدين على مناقشة مع وزارات أخرى بشأن مقترح يدعو إلى استهلال عملية حوار مع مجتمعات الشعوب الأصلية التي ستتأثر بمشروع ينطوي على محطة لتوليد الطاقة الكهرمائية ومشروع آخر متصل بعملية تعدين. وتتوقع المفوضية أيضاً أن تمهد عملية الحوار هذه السبيل لإجراء حوار في حالات أخرى.

٣٨- وفي إكوادور، دعمت المفوضية مشروع "الاحتراس من العنصرية: الرصد المجتمعي الضروري لسياسات مكافحة التمييز في إكوادور"، الذي ينفذه مرصد التمييز العنصري والإقصاء العرقي. والغرض الرئيسي من هذه الآلية المهمة للرصد والتقييم هو النهوض بالرصد النقدي لتنفيذ السياسات العامة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري بما فيها خطة العمل الوطنية لمكافحة التمييز العنصري في صفوف مجتمعات الشعوب الأصلية والإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي. ويكوّن المشروع المعارف بشأن حقوق الإنسان ولا سيما السياسات العامة المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز ومكافحة التمييز في إكوادور فيما بين المنظمات المحلية للشعوب الأصلية والإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي.

٣٩- وفي أمريكا الجنوبية، نظم المكتب الإقليمي أنشطة تدريبية بشأن حقوق الشعوب الأصلية لفائدة فريق الأمم المتحدة القطري في بيرو، وفي تيموكو في شيلي، بالتركيز على حقوق أطفال الشعوب الأصلية وسبل رفع الحالات الفردية إلى الهيئات الدولية.

ثالثاً- هيئات حقوق الإنسان وآلياتها

ألف- آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

٤٠- عقدت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية دورتها الخامسة في تموز/يوليه ٢٠١٢. وناقشت إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وشملت المناقشة حواراً تفاعلياً مع ممثل للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية. واعتمدت آلية الخبراء تقريرها النهائي عن دراستها المتصلة بدور اللغات والثقافة في تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية وهويتها، بما في ذلك مشورتها رقم ٣(٢٠١٢) بشأن ثقافات ولغات الشعوب الأصلية ومشورتها رقم ٤(٢٠١٢) بشأن الشعوب الأصلية والحق في المشاركة في صنع القرارات، مع التركيز على الصناعات الاستخراجية. وقُدمت الدراسة مع عدد من المقترحات الصادرة عن آلية الخبراء إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والعشرين التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وشملت حواراً تفاعلياً مع ممثلي آلية الخبراء.

٤١- ونظمت المفوضية في شباط/فبراير ٢٠١٣ حلقة دراسية للخبراء عن إمكانية اللجوء إلى القضاء في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية بالتعاون مع معهد جامعة كولومبيا لدراسة حقوق الإنسان والمركز الدولي للعدالة الانتقالية. وكان الغرض الرئيسي من الحلقة الدراسية الحصول على إسهام إضافي موضوعي في الدراسة المواضيعية التي أجرتها آلية الخبراء بشأن إمكانية اللجوء إلى القضاء في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية لمناقشتها في الدورة السادسة لآلية الخبراء في تموز/يوليه ٢٠١٣.

٤٢- واضطلعت آلية الخبراء بعدد من الأنشطة فيما بين الدورات، بما في ذلك المشاركة في الاجتماعات التحضيرية المتصلة بالمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية والمنتدى المعني بقضايا الأقليات والدورة الثانية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وأحاطت آلية الخبراء أيضاً عدداً من هيئات معاهدات حقوق الإنسان علماً بعملها وخصوصاً بدراساتها المتصلة بحقوق الشعوب الأصلية.

٤٣- وأدت المفوضية أيضاً دوراً فعالاً في إطار الجهود الرامية إلى تسليط الأضواء على الشعوب الأصلية في مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال دعمها لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية وتنظيم حلقة نقاش لمجلس حقوق الإنسان عن قضايا الشعوب الأصلية مخصصة لموضوع إمكانية لجوء الشعوب الأصلية إلى القضاء، أثناء انعقاد دورة المجلس الحادية والعشرين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٤٤- وعلاوة على ذلك، قدمت المفوضية الدعم إلى أعضاء آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية في إطار مشاركتهم في الأنشطة المرتبطة بعملهم على مدار السنة، بما في ذلك المشاركة في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛ والتشاور مع منظمة اليونسكو

بشأن التعاون مع الشعوب الأصلية؛ والمشاركة في المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وفي الاجتماعات الأولية المرتبطة بتنظيم المؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية. وساعدت آلية الخبراء من خلال تلك المساهمات على تعزيز إلقاء الضوء على حقوق الشعوب الأصلية في تلك المحافل ولا سيما حق هذه الشعوب في المشاركة في صنع القرارات.

باء- الإجراءات الخاصة

٤٥- تندرج مختلف الأنشطة التي اضطلع بها المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية خلال السنة الماضية في أربعة مجالات للعمل هي: تعزيز الممارسات الجيدة، والدراسات المواضيعية، والتقارير القطرية، والاستجابة لحالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بإعداد الدراسات المواضيعية، أحرز المقرر الخاص تقدماً مطرداً في دراسته المتواصلة عن مسألة الصناعات الاستخراجية التي تتأثر بها الشعوب الأصلية. وشارك في حلقات عمل عديدة لجمع المعلومات وتبادل الأفكار مع ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسسات الأعمال والمنظمات غير الحكومية بخصوص المسألة. واستهل أيضاً عقد منتدى على الإنترنت لحشد المساهمات فيما يتصل بحالات معينة منطوية على مشاريع استخراجية تتأثر بها الشعوب الأصلية. وسيقدم تقريره النهائي عن هذه المسألة إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٤٦- وأجرى المقرر الخاص في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣ زيارات قطرية إلى الولايات المتحدة والسلفادور وناميبيا. كما أجرى في آذار/مارس ٢٠١٢ مشاورة مع ممثلي الشعوب الأصلية من جميع أنحاء منطقة آسيا في كوالالمبور في ماليزيا لجمع المعلومات عن شواغل الشعوب الأصلية في آسيا. ووجه أيضاً في هذا الإطار الزمني رسائل عديدة إلى الحكومات بشأن حالات معينة. وأرسل في العديد من هذه الحالات رسائل متابعة إلى الحكومات المعنية بملاحظاته عن الحالة وتوصيات لتناول القضايا المعنية وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة لحقوق الإنسان.

٤٧- وواصل المقرر الخاص تعاونه مع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. واجتمعت هذه الجهات الثلاث لتبادل برامج العمل، وتحديد مواطن القوة والقيود في إطار ولايات كل منها، واستكشاف أساليب توجيه عملها بأكثر الطرق فعالية.

٤٨- ونظر آخرون من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أيضاً أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في وضع الشعوب الأصلية في إطار ولايات كل منهم. وعلى سبيل المثال، تطرق تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة عن حالات قتل النساء المتصلة بنوع الجنس إلى الارتفاع الشديد المسجل في مستويات العنف الذي تتعرض له نساء الشعوب الأصلية (الوثيقة A/HRC/20/16). وفضلاً عن ذلك، أشارت المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي في تقريرها المواضيعي المقدم

إلى المجلس عن العلاقة بين الوصم وإطار حقوق الإنسان (الوثيقة A/HRC/21/42) إلى وضع الشعوب الأصلية التي تستبعد استبعاداً غير متناسب من إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي وتهمَل في الغالب من حيث فرص الحصول على الخدمات.

٤٩- وتناول المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً قضايا الشعوب الأصلية ضمن التقرير الذي قدمه عن زيارته إلى جزر مارشال والولايات المتحدة الأمريكية (الوثيقة A/HRC/21/48/Add.1) وأوصى فيه بتنفيذ آليات تعزز قدرة الشعوب الأصلية على النهوض بأولوياتها الإنمائية.

٥٠- وإضافة إلى ذلك، تطرق المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء إلى قضايا الشعوب الأصلية في عدد من السياقات بما في ذلك التقرير عن زيارته إلى كندا (الوثيقة A/HRC/22/50/Add.1) الذي لفت النظر فيه إلى جملة أمور من بينها طول تاريخ التهميش السياسي والاقتصادي الذي جعل العديد من الشعوب الأصلية يعاني من الفقر بتسجيل مستويات شديدة التدني في فرص الحصول على الغذاء الكافي بالنسبة إلى عموم السكان.

٥١- ودعا فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال الدول والشركات إلى التصدي لزيادة خطر ضعف الجماعات، بما فيها الشعوب الأصلية، المتضررة من الأنشطة التجارية. وسلم الفريق العامل في تقريره الأول المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان بأن بعض الجماعات والأفراد، بما في ذلك الشعوب الأصلية، يواجهون عقبات كبيرة للغاية عند التماس سبل الانتصاف فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية. ولاحظ أيضاً أن الشعوب الأصلية في جميع المناطق تتضرر بشدة وبشكل غير متناسب من الأنشطة المتصلة بالأعمال التجارية مثل استخراج الموارد وتنمية الهياكل الأساسية، وأنها غالباً ما تتعرض للتمييز في القانون والممارسة الاجتماعية ويجري تهميشها في إطار وضع السياسات والقوانين واللوائح المؤثرة في مسائل الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي تتأثر هذه الشعوب بها. وأعلن بالتالي أنه سيتناول على وجه التحديد وحالة الشعوب الأصلية كفئة ضعيفة أمام أثر الأنشطة التجارية.

٥٢- واجتمع الفريق العامل بخبراء من الشعوب الأصلية في كوبنهاغن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ لبحث التحديات المتصلة بتنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة فيما يخص الشعوب الأصلية. وكانت هذه التحديات أيضاً موضوع حلقة نقاش عقدت أثناء المنتدى السنوي الأول المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقرر الفريق العامل في دورته الثالثة (من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) تقديم تقرير مواضيعي إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين في عام ٢٠١٣ يركز على حالة الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالحيلولة دون حدوث الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة التجارية على حقوق الشعوب الأصلية والتصدي لهذه الآثار عند

حدوثها. ودعا أصحاب المصلحة المعنيين إلى إجراء مشاورة عامة بشأن هذا التقرير المواضيعي عقدت في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٣.

جيم- هيئات المعاهدات

٥٣- ظلت لجنة القضاء على التمييز العنصري تولي عناية خاصة لحالة الشعوب الأصلية في إطار إجراءاتها للإنذار المبكر وإجراءاتها العاجلة وبحثها للتقارير المقدمة من الدول الأطراف. وأثارت اللجنة قضايا الشعوب الأصلية في ملاحظاتها الختامية الخاصة ببليز وفيجي وفنلندا وتايلند ونيوزيلندا والاتحاد الروسي. وبوجه خاص، سلطت اللجنة الأضواء على ضرورة إنشاء آليات للحوار البناء والمشاركة وإرساء عمليات تشاور فعالة مع المجتمعات المحلية المتضررة، وفقاً للمعايير الدولية، بالنسبة إلى أي مشروع قد يضر بأراضي الشعوب الأصلية أو يؤثر في سبل عيشها. وأشارت مجدداً إلى أهمية توفير التعليم بلغات الشعوب الأصلية، بما في ذلك عن طريق تدريب المزيد من المدرسين بتلك اللغات. وأثارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قضايا الشعوب الأصلية في ملاحظاتها الختامية الخاصة بإندونيسيا والمكسيك وعلقت على حالة الشعوب الأصلية في شيلي.

٥٤- وتناولت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان خلال الفترة قيد الاستعراض حالة الشعوب الأصلية في ملاحظاتها الختامية الخاصة بكينيا وباراغواي وبيرو وبليز. وأوصت على سبيل المثال بأن تراعي السلطات، في إطار تخطيط مشاريعها للتنمية وحفظ الموارد الطبيعية، حقوق جماعات الشعوب الأصلية في أراضي أجدادها وتضمن الاحترام التام لسبل عيشها التقليدية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأراضيها.

٥٥- وأثارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مسائل تتعلق بالشعوب الأصلية في إكوادور وتنزانيا والكونغو ونيوزيلندا. وعلى وجه الخصوص، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء الآثار الضارة الناجمة عن أنشطة الصناعات الاستخراجية على صحة الشعوب الأصلية ولا سيما على فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة. وتشعر أيضاً بالقلق لأن العمليات المستقلة لتقييم الأثر على حالة المياه والجو والتربة لا تُجرى دوماً قبل منح التراخيص للشركات. كما ساورها القلق لعدم السعي بشكل منهجي إلى التشاور الفعال مع الشعوب الأصلية والحصول على موافقتها المسبقة والمستنيرة في إطار عمليات صنع القرار المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية في أراضيها التقليدية.

٥٦- وتطرقت لجنة مناهضة التعذيب أيضاً إلى الشعوب الأصلية في كندا وبيرو وإكوادور في ملاحظاتها الختامية. وأصدرت لجنة حقوق الطفل استنتاجات وتوصيات بشأن الشعوب الأصلية في أستراليا وكندا وناميبيا وفييت نام. وأثارت اللجنة المعنية بحقوق العمال المهاجرين قضايا الشعوب الأصلية في ملاحظاتها الختامية الخاصة بباراغواي. وأثارت لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قضايا الشعوب الأصلية في ملاحظاتها الختامية الخاصة بالأرجنتين وباراغواي وبيرو.

دال- الاستعراض الدوري الشامل

٥٧- غالباً ما كانت تعالج القضايا المتعلقة بالشعوب الأصلية في سياق الاستعراض الدوري الشامل. وقد أثيرت تلك القضايا في العديد من التقارير الوطنية وتجميعات معلومات الأمم المتحدة وملخصات المعلومات والتوصيات الصادرة عن أصحاب المصلحة، بما في ذلك تلك الصادرة في الدورات الثلاث المشمولة بهذا التقرير. فعلى سبيل المثال، صدرت توصيات تشير إلى الشعوب الأصلية فيما يخص البرازيل وإكوادور وفنلندا وإندونيسيا والفلبين في دورة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة عشرة المعقودة في الفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وصدرت توصيات تشير إلى الشعوب الأصلية في سياق الاستعراضات المتعلقة بالأرجنتين وغابون وغواتيمالا وبيرو خلال الدورة الرابعة عشرة المعقودة في الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وصدرت توصيات تشير إلى الشعوب الأصلية فيما يخص بوتسوانا في الدورة الخامسة عشرة المعقودة في الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠١٣.

رابعاً- الاستنتاجات

٥٨- بقيت حقوق الشعوب الأصلية تمثل أولوية بالنسبة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وواصلت المفوضية خلال الفترة المشمولة بالاستعراض تعزيز عملها للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية على الصعيد القطري وزادت من جهودها لتقديم توجيهات عملية بشأن مضمون أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية إلى مختلف أصحاب المصلحة الرئيسيين بدءاً بالبرلمانيين ووصولاً إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٥٩- وحثت مبادرة شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية أيضاً شركاء الأمم المتحدة على توحيد الصفوف باتساق مسترشدين بالمبادئ المبينة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩(١٩٨٩) المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة. وعملت المفوضية عن كثب مع الخبراء من الشعوب الأصلية ووكالات الأمم المتحدة المعنية لضمان ألا تُعتبر جميع البرامج القطرية المنظمة في إطار مبادرة الشراكة مجرد برامج ترتبط بالشعوب الأصلية فحسب بل أن تُصمم هذه البرامج وتنفذ أيضاً بمشاركة هذه الشعوب وتُطبق في إطار شراكة حقيقية مع الشعوب الأصلية والدول.